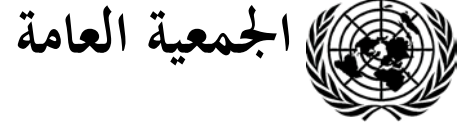


Distr.: Limited
14 March 2017
Arabic
Original: English and Russian



لجنة استخدام الفضاء الخارجي
في الأغراض السلمية
الدورة الستون
فيينا، ٧-١٦ حزيران/يونيه ٢٠١٧

اعتبارات ترمي إلى تيسير تكوين فهم منهجي أوسع للأبعاد الموضوعية
للمشاكل وللأبعاد الوظيفية للحلول، فيما يتعلق بتبادل المعلومات عن
الحالة في الفضاء الخارجي، في سياق اتخاذ قرار بشأن إنشاء فريق عامل
يُعنى بتعزيز تبادل المعلومات عن الأجسام والأحداث الفضائية

ورقة عمل مقدّمة من الاتحاد الروسي

١- لقد طُرحت في عام ٢٠١٥ فكرة إنشاء فريق للخبراء معني بالأجسام والأحداث الفضائية في إطار اللجنة الفرعية العلمية والتقنية التابعة للجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية، وهي فكرة خضعت لعمليات تنقيح مستمرة في الآونة الأخيرة. وهذه الفكرة تبرّرها أشياء منها ظهور الاقتراح الداعي إلى إنشاء فريق من هذا القبيل. فقد طُرِحَ ذلك الاقتراح بطريقة عفوية على سبيل "التعويض" عن عزوف أحد الوفود عن تنفيذ اقتراح معقول تماماً قدّمه الاتحاد الروسي (A/AC.105/L.293)، وحظي بتأييد الصين وعدد من الدول الأخرى ولم يُشر بشأنه أيُّ اعتراض في اللجنة الفرعية بصفة عامة، وكان الاقتراح المذكور قد تضمّن طلباً إلى مكتب شؤون الفضاء الخارجي لتقديم معلومات عمّا إذا كان من الممكن، من حيث المبدأ، أن يأوي المكتب ضمن هيكله منصة معلومات يُعْتَرَمُ إنشاؤها تحت رعاية الأمم المتحدة لجمع المعلومات ومقارنتها وتجميعها عن الأجسام والأحداث الفضائية من مختلف المصادر المأذون لها بذلك، مما يوفر معلومات أكثر دقة عن الحالة في الفضاء الخارجي. والواقع أن التبكير بإنشاء هذا الفريق لم يكن مزمّعا. وتجدر الإشارة إلى أن فريق الخبراء بآء التابع للفريق العامل المعني باستدامة أنشطة الفضاء الخارجي في الأمد البعيد التابع للجنة الفرعية العلمية والتقنية سبق أن توصل إلى تفاهم عام مفاده أنه لا يمكن بالتأكيد الاستغناء في المستقبل عن إجراء عمليات تحليل أعمق لعدد من جوانب التفاعل بين المعلومات لصالح أمان العمليات الفضائية.



٢- واقتُرح في البداية قصر عمل فريق الخبراء على استعراض أفضل الممارسات في تبادل المعلومات. وهو اقتراح غير جذاب لأنه يفرغ جدول أعمال الفريق من مغزاه الموضوعي. وركزت ورقة العمل المشتركة المقدمة من عدد من الدول (A/AC.105/L.302)، والمنشورة في عام ٢٠١٦، على أنه يمكن لفريق الخبراء استعراض وبلورة توصيات فريق الخبراء بآراء المعتمدة على أساس توافق الآراء، وجسد ذلك المفهوم نهجاً برغماتياً في إدارة الأعمال. ومنذ اعتماد التوصيات المذكورة أعلاه في عام ٢٠١٤، اقترحت حلول متصلة بكثير منها في صورة مشاريع مبادئ توجيهية بشأن استدامة أنشطة الفضاء الخارجي في الأمد البعيد، غير أن عدداً كبيراً من المسائل ما زال بحاجة إلى بحث متعمق. وبيّن الاتحاد الروسي في ورقة العمل A/AC.105/L.303 بطريقة مفيدة وواضحة رؤيته عن التحديات الموجودة في مجال تبادل المعلومات بشأن الأجسام والأحداث الفضائية التي يمكن أن يتناولها فريق الخبراء. ومع ذلك، ولسبب غير واضح يتناقض مع المنطق، كانت هناك محاولة لاحقة للترويج لوجهة نظر خاطئة ترى أن من المفيد إجراء مناقشة حول تبادل المعلومات عن الأجسام والأحداث الفضائية، وهي مناقشة تجري بالفعل في إطار فريق عامل جديد يتبع اللجنة الفرعية القانونية، وربما كان السبب في هذا اتباع نهج نفعي غير مدروس بدقة يهدف إلى تدعيم وتنشيط جدول أعمال اللجنة الفرعية القانونية. ومرجع هذا الاقتراح ارتباط مسألة الأجسام والأحداث الفضائية بمسألة تحسين إجراءات تسجيل الأجسام الفضائية التي تناقش في كل من اللجنة الفرعية العلمية والتقنية واللجنة الفرعية القانونية. ولكن ليس من المعقول قصر مسألة الأجسام والأحداث في الفضاء الخارجي على تسجيل الأجسام الفضائية. وأخيراً، يمكن القول بأنه لا يوجد بعد تفاهم مشترك حول أهمية بعض المجالات المحددة في العمل التحليلي وتلك المسائل التقنية التي ينبغي تناولها بشكل هادف من أجل تحسين تبادل المعلومات بشأن الحالة في الفضاء الخارجي. وفي الوقت نفسه، فإن هذه المسائل هي من التعقّد. يمكن بحثها إنما تغطي بشدة على أي اعتبارات تدعو إلى إنشاء هذا الفريق العامل في إطار اللجنة الفرعية القانونية. وقد ساد الحس السليم في مرحلة اعتماد تقرير اللجنة عن أعمال دورتها التاسعة والخمسين (A/71/20)، الذي طُلب فيه من اللجنة الفرعية العلمية والتقنية البت في إنشاء فريق عامل. وهذا لا يعني أن دوافع وفكرة إنشاء هذا الفريق واضحة تماماً: فهناك تباين واسع في الآراء بين مختلف الدول بشأن النتائج الممكنة لعمل هذا الفريق.

٣- وموضوع دعم العمل على توفير المعلومات من أجل أمان العمليات الفضائية يتطلب، بسبب طبيعته المتعددة الأوجه، إجراء تحليل متأن ودقيق لجميع جوانبه، التقنية والسياسية والمؤسسية. والاتحاد الروسي عاكف على معالجة هذه الجوانب بإخلاص في سياق قواعد تنظيم أمان العمليات الفضائية الجاري تصميمها في إطار مجموعة المبادئ التوجيهية بشأن استدامة أنشطة الفضاء الخارجي في الأمد البعيد. وتركز ورقة العمل المذكورة أعلاه A/AC.105/L.303 على ضرورة أن تتعاون الدول فيما يلي:

(أ) وضع قائمة بأنواع ومحتوى المعلومات التي يتعين تبادلها بغية ضمان أمان العمليات الفضائية؛

(ب) وضع شروط مسبقة لمرحلة الانتقال، في إطار التفاعل الدولي، إلى استخدام معايير مشتركة لعرض وتفسير المعلومات عن الأجسام والأحداث في الفضاء الخارجي القريب من الأرض. (وفي هذا السياق، تُفهم المعايير المشتركة على أنها عناصر واجهة مشتركة للتفاعل لا تمنع الدول بأي شكل من الأشكال من استخدام نظم المعايير الخاصة بها على الصعيد الوطني)؛

(ج) تقييم الخيارات الممكنة لوضع آلية للتفاعل الدولي لتبادل المعلومات بشأن الحالة في الفضاء الخارجي.

٤- ومن شأن إحراز نتائج إيجابية في العمل بشأن تلك الاتجاهات الثلاثة الرئيسية للجهود المذكورة في الفقرة ٣ أعلاه أن يعزز التنفيذ الفعال للمبادئ التوجيهية المقبلة. ومن الواضح أن عدداً من تلك المبادئ سوف يتضمن وصفاً مفصلاً لبعض الإجراءات التي يقتضي تنفيذها عملياً استخدام أنواع مختلفة من المعلومات المتعلقة أساساً بوصف الأجسام والأحداث في الفضاء الخارجي القريب من الأرض. وبالنظر إلى شكل المبادئ التوجيهية، وكذلك، وقبل كل شيء، الحالة الراهنة للحوار حول القضايا المعقدة جداً من الناحية التقنية، بل والحساسية من الناحية السياسية، فإن من المتعذر تنظيم الأدوات المنهجية أيضاً على الفور. وسوف يتطلب الأمر وقتاً طويلاً وجهوداً مضنية مشتركة.

٥- ويشير التقرير المقدم من فريق الخبراء بـ (A/AC.105/2014/CRP.14) إلى ضرورة مواصلة المناقشات داخل اللجنة الفرعية العلمية والتقنية بشأن مجموعة كاملة من المسائل المتعددة الجوانب، المعترف بأهميتها في تعزيز أمان العمليات الفضائية. ولم يمنح فريق الخبراء بـ النظر في هذه المسائل إما بسبب عدم توفر الوقت أو بسبب التباين في الرأي الذي تكشف في تلك المرحلة من المناقشات، والذي جعل من المستحيل التوصل إلى توافق في الآراء. وقد أخذ العديد من الاستنتاجات والتوصيات التي قدمها فريق الخبراء بـ بعين الاعتبار في مشاريع المبادئ التوجيهية بشأن استدامة أنشطة الفضاء الخارجي في الأمد البعيد التي قدمها الاتحاد الروسي، وهي مصممة لتنظيم الجوانب الأساسية المتصلة بأمان العمليات الفضائية.

٦- ولا مفر من الحلول التوفيقية في أثناء مواءمة المبادئ التوجيهية. بيد أن الحل التوفيقية قد يكون باهظاً في بعض الظروف. وبالتالي، فمن الأهمية بمكان أن تكون تلك الحلول عقلانية ولا تشكك في الحل الفعال لتحديات الأمان في التشغيل. فعلى سبيل المثال، يجري حالياً وضع الصيغة النهائية لمشروع المبدأ التوجيهي المعنون "تقييم التقارب خلال جميع المراحل المدارية لتحليلات الخاضعة للتحكم". وينبغي أن يتوخى مشروع المبدأ التوجيهي هذا وصف الخطوات اللازمة التي يجب أن يتخذها مشغلو المركبات الفضائية بغية منع حوادث الاصطدام بالأجسام الفضائية الأخرى. وفي البداية، بدا أن جميع المفاوضين متفاهمون على أن حل هذه المشكلة المعقدة يجب أن يقوم على أساس "نهج مشتركة" لتقييم احتمالات الاصطدام. والإشارة إلى "نهج مشتركة" لتقييم مخاطر الاصطدام جعلت من الممكن توقع أن الدول ستواصل مواءمة النهج الوظيفي لضمان إمكانية مقارنة نتائج تلك التقييمات بغية تلافي الأخطاء في اتخاذ القرارات بشأن ضرورة إجراء مناورة لتفادي الاصطدام. غير أنه تبين خلال المناقشات التي دارت في دورة اللجنة المعقودة في حزيران/يونيه ٢٠١٦ أن عدداً من الوفود رأى أنه سيكون كافياً اتباع "نهج متوافقة" عند تحليل

حالات التقارب. وقد يبدو أن "ظل المعنى" الجديد الظاهر في النص لن يثير مشاكل خاصة (ومن الواضح أنه قد بدا كذلك بالنسبة للعديد من المفاوضين). غير أن الأمر ليس كذلك. فأولاً، سننشأ في البداية مسألة معقدة بشأن المعايير المطبقة في تقييم توافق النهج. وثانياً، لا يضمن استخدام مصطلح "توافق النهج" في تقييم التقارب، في الواقع، إمكانية مقارنة نتائج تحليل المخاطر التي تحصل عليها الدول المختلفة بشأن حالة التقارب الواحدة، بسبب استخدام أساليب تقييم مختلفة. وبالتالي، وبالنظر إلى أن الهدف الرئيسي للمبدأ التوجيهي قيد النظر هو منع حوادث الاصطدام بين الأجسام الفضائية المحلقة، فقد تبين أن تنفيذ هذا المبدأ قد يكون على الأقل صعباً إن لم يكن مستحيلاً.

٧- ومن المفهوم أن النهج الفردية للدول في المجال قيد النظر تتأثر بعوامل مختلفة، ومن ثم يكون لديها دوافع ذاتية متميزة. وبالتالي، قد تختلف تقييمات الوفود للمهام التي ينبغي أن تكون مرتبطة بالفريق العامل. ويعتقد الاتحاد الروسي أن الوفود ستتحرك، رغم ذلك، في محاولة الاستجابة للضرورة الموضوعية للفريق العامل، لأن هناك فعلاً ما يشبه توافقاً مبدئياً في الآراء في هذا الشأن. ويجب بذل مزيد من الجهود لتعزيز التفاهم حول القصد العام من الفريق العامل والمشاكل التي سيحللها. ومن المسائل الهامة المنفصلة إيجاد طريقة لمواءمة أنشطة الفريق مع عملية وضع وتنفيذ مجموعة المبادئ التوجيهية بشأن استدامة أنشطة الفضاء الخارجي في الأمد البعيد. ولن يكون في مصلحة أحد أن يعمل الفريق العامل بمعزل عن المبادئ التوجيهية.

٨- ويعتقد الاتحاد الروسي أن من المفيد عملياً التفاهم على تكليف الفريق العامل بمعالجة المواضيع الرئيسية التالية:

(أ) دراسة خيارات للتعاون على تبادل المعلومات تتيح كفاءة في جمع المعلومات عن الأجسام والأحداث في الفضاء الخارجي وتيسر الوصول إلى هذه المعلومات في الوقت المناسب (في المقام الأول، لغرض تحديد الأجسام الفضائية) ويمكن لها أن تشكل أساساً لنظام معلومات دولي موزع للتعاون المتعدد الأطراف على تبادل ونشر المعلومات المستمدة من مصادر متعددة عن الأجسام والأحداث في الفضاء القريب من الأرض؛

(ب) وضع رؤية للأولويات والأهداف البعيدة الأجل لتقييس التفاعل بين نظم المعلومات الدولية بشأن الأجسام والأحداث في الفضاء القريب من الأرض؛

(ج) وضع معايير مشتركة لتقييم دقة واكتمال وموثوقية المعلومات المدارية، والتنبيه بحركة الأجسام الفضائية، وبارامترات حالات تقارب الأجسام الفضائية، واحتمال حالات الاصطدام، وتقييم خطر (مخاطر) حالات الاصطدام (في الحقيقة، يتعلق الأمر بوضع مقياس موحد لمخاطر التصادم باستخدام معايير مشتركة)؛

(د) تحديد الاحتياجات المشتركة المطلوبة (من زاوية البرامجيات ذات الشفرة المصدرية المفتوحة، ووصف الخوارزميات، وأشكال عرض المعلومات، ووصف معايير الموثوقية والدقة في نتائج الحساب) لوضع نموذج رياضي لتطور مدارات الأجسام الفضائية في الأمد البعيد (مع إمكانية تنفيذه في المستقبل كخدمة حاسوبية في مكتب شؤون الفضاء الخارجي التابع للأمانة العامة)، على

أن يشمل ذلك التعاون مع فريق الخبراء المعني بطقس الفضاء فيما يتعلق بتنسيق نُهج التسجيل الصحيح لتأثير النشاط الشمسي على حركة الأجسام الفضائية في الأمد البعيد.

٩- وفيما يتعلق بموضوع تسجيل الأجسام الفضائية أيضاً، ينبغي ألا يغيب عن الأذهان أن مسألة التسجيل مطروحة للنظر داخل اللجنة الفرعية القانونية في سياق استعراض تنفيذ اتفاقية تسجيل الأجسام المطلقة في الفضاء الخارجي لعام ١٩٧٥ وتطوير ممارسات إنفاذ القانون المتعلقة بها. وفي الوقت نفسه، فهناك طائفة واسعة من المسائل العملية البحتة المرتبطة مباشرة بالتسجيل، مثل تحديد الأجسام الفضائية وعمليات الإطلاق الفضائية وبيان الجهات المسؤولة عنها والغرض منها، وتحديث البارامترات المدارية والإبلاغ عن تغيير حالة الأجسام، التي ينبغي تناولها في سياق العمل على وضع المبادئ التوجيهية بشأن استدامة أنشطة الفضاء الخارجي في الأمد البعيد وعند تنفيذها لاحقاً. وفي هذا الصدد، فإن القرار الذي اتخذته اللجنة أخيراً في حزيران/يونيه ٢٠١٦ (A/71/20، الفقرة ٢٩٦) معقول تماماً. فهو يحدد بصورة منطقية الهدف من تعزيز تبادل المعلومات وإجراءات الإبلاغ، ويقترح آلية لذلك، في إطار سجل الأجسام المطلقة في الفضاء الخارجي الذي يتعهد الأمين العام للأمم المتحدة. وستكون الموافقة على المبدأ التوجيهي المعنون "تعزيز ممارسة تسجيل الأجسام الفضائية" وإقراره ضمن مجموعة واحدة من المبادئ التوجيهية إنجازاً كبيراً يزيد من فعالية تنفيذ اتفاقية التسجيل لعام ١٩٧٥ والتوصيات الواردة في قرار الجمعية العامة ١٠١/٦٢. وفي الوقت ذاته، سيتطلب تنفيذ المبدأ التوجيهي المذكور أعلاه وضع عدد من الإجراءات المتصلة بإعادة العمل بهذه الممارسة في التسجيل الموحد للأجسام الفضائية. ومن المعروف أن المبدأ التوجيهي المذكور يوكل إلى مكتب شؤون الفضاء الخارجي مهمة تعيين التسميات الدولية للأجسام الفضائية، مما يعني وضع سلسلة من الإجراءات من أجل توفير المعلومات بشأن عمليات الإطلاق المنفذة وتأكيد الدخول في المدار وتحديد الأجسام الفضائية. فعلى سبيل المثال، يلزم لوضع إجراءات واضحة لتقديم المعلومات عن عمليات الإطلاق المنفذة تنسيق نظام وشكل تقديم البيانات المطلوبة إلى مكتب شؤون الفضاء الخارجي. وحل القضايا المتصلة بتأكيد الدخول في المدار وتحديد الأجسام يجعل من الضروري وضع إجراءات لمقارنة المدارات وغيرها من المعلومات التي ينص على تبادلها هذا المبدأ التوجيهي. (وفي حالة اعتماده، ستقدم هذه المعلومات إلى المكتب). ويمكن للفريق العامل المشاركة في وضع هذه الإجراءات.

١٠- وما يجدر بالملاحظة أن تقرير اللجنة قد أشار إلى أن التوصيات الواردة في تقرير فريق الخبراء الحكوميين المعني بتدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي سوف تُراعى في سياق العمل على تعزيز تبادل المعلومات وإجراءات الإشعار (A/68/189). ويفترض أنه قد بات من الواضح الآن لجميع الوفود أن مشاريع المبادئ التوجيهية التي قدّمها الاتحاد الروسي تتضمن قدراً كبيراً من التوصيات المتصلة مباشرة بأمن العمليات الفضائية. وفي الوقت نفسه، يتضمن التقرير المذكور أعلاه توصيات أساسية بشأن جوانب أخرى متعلقة بتعزيز القدرة على التنبؤ والثقة في مجال أنشطة الفضاء الخارجي لا تتطرق إلا بصورة غير مباشرة لمواضيع الأجسام والأحداث الفضائية، ويُستهدف تنفيذها في سياق مسار جنيف لدبلوماسية الفضاء المتعددة الأطراف. وفيما يتعلق باقتراح التطرق في هذا السياق إلى معالجة الاحتياجات المطلوبة لإشعارات

الحد من الأخطار، تنص طائفة واسعة من مشاريع المبادئ التوجيهية التي قدّمها الاتحاد الروسي على إجراءات من هذا القبيل بشأن حالات الإزالة الفعلية للأجسام الفضائية والتدمير المتعمد للأجسام الفضائية والعودة غير الخاضعة للتحكم للأجسام الفضائية وتعديل بارامترات البيئة الفضائية. وتصف هذه المقترحات بشكل مقنع تماماً آلية للتعاون على دعم ممارسات الإشعار ذات الصلة. ويبدو أن جميع الحالات الممكنة التي قد تتطلب توجيه هذه الإشعارات قد أخذت في الاعتبار. وبالتالي، إذا قدّمت أي دولة اقتراحاً لتنظيم أي إجراء آخر للإشعار، أمكن للفريق العامل تحليل المبادرة المقابلة.

١١ - ورغم تضارب تيارات الرأي حول المسائل التي يتعين أن يتناولها الفريق العامل، فينبغي للجنة الفرعية العلمية والتقنية أن تبذل محاولة جادة لاستعراض مختلف المسائل المتعلقة بعمليات الدعم بالمعلومات من أجل أمان العمليات الفضائية والسماح للفريق العامل بنطاق عمل كامل واف بالغرض، ووضع في علاقة متسقة مع احتياجات عملية. ولتهيئة سياق حيوي لنشاط الفريق العامل الجديد، ينبغي تعزيز آلية تنفيذ المبادئ التوجيهية. ويمكن أن تخضع الاقتراحات المفيدة التي سيقدمها الفريق العامل لموافقة اللجنة وتوثق في شكل تفاهات متفق عليها. وبالنظر إلى أن هناك أفكاراً تطرح في اللجنة حول الحفاظ على الفريق العامل المعني باستدامة أنشطة الفضاء الخارجي في الأمد البعيد بعد اعتماد مجموعة المبادئ التوجيهية بغية ضمان استعراضها في المستقبل وتحديد الاتجاهات والتطورات الجديدة التي تتسم بها مجالات وأنواع الأنشطة الرامية إلى ضمان استدامة أنشطة الفضاء الخارجي في الأمد البعيد، فمن الضروري الوصول إلى تفاهم واضح حول كيفية تواجّد الفريقين بالتوازي وتعاونهما معاً (لا سيما وأنّ تكوينهما متطابق بدرجة كبيرة فيما يتعلق بممثلين محددين).

١٢ - وقد تغيرت مواقف الوفود تغييراً جوهرياً في الاجتماع الذي عقده الفريق العامل المعني باستدامة أنشطة الفضاء الخارجي في الأمد البعيد في فترة ما بين الدورات في أيلول/سبتمبر عام ٢٠١٦، فعلى أقل تقدير أعرب جميع المندوبين أخيراً عن استعدادهم لإجراء مناقشة دقيقة، بل ومتحمسة، للمجموعة الكاملة من الاقتراحات الروسية بشأن تنظيم أمان العمليات الفضائية. ويبدو أن الوفود أخذت تعي حجم المشاكل التي لم تحل بعد وطبيعة الحلول المطلوبة في مجال أمان التشغيل. ومن الضروري توضيح هذا الاتجاه الإيجابي تماماً في الموسم السياسي لعام ٢٠١٧. وهناك علاقة إيجابية قائمة بين مسألة إنشاء فريق عامل معني بتعزيز تبادل المعلومات عن الأجسام والأحداث الفضائية ومسألة الإعداد الناجح لمجموعة المبادئ التوجيهية. ومن الضروري بذل كل جهد ممكن لضمان عدم حدوث أي إخفاق في عملية التفاوض. ولا ينبغي النظر إلى مجموعة المبادئ التوجيهية المقبلة على أنها مجرد نصوص رمزية تمثل أفكاراً جيّدة فحسب. فالغرض منها هو تقديم قواعد تنظيمية مفيدة. وسيكون عامل الوقت والحراك الدينامي حاضرين في منظومة اللوائح التنظيمية، مما سيسمح لها بضمان وجود آلية مستمرة لمواصلة التنسيق بين مصالح الدول. وفي حال وقوع أيّ ضرب من الفشل المؤسسي في تنظيم أمان العمليات الفضائية، فلن تكون هناك حاجة إلى الفريق العامل الجديد. ونظراً إلى الترابط الظاهر بين مسألة إنشاء فريق عامل جديد ومسألة النجاح في إعداد مجموعة من المبادئ التوجيهية، فمن المنطقي أن يُتخذ القرار النهائي

بشأن أهمية إنشاء الفريق العامل في عام ٢٠١٨ في ضوء نتائج المفاوضات الجارية بشأن مجموعة المبادئ التوجيهية.

١٣- وفكرة إنشاء منصة معلومات تابعة للأمم المتحدة واضحة وملموسة، وقد أعد الاتحاد الروسي مفهوم هذه المنصة بجدية ودقة متناهية. وفي حال تنفيذ المبادرة، ستتمكن المنصة من أداء مهام فريدة لا يمكن القيام بها إلا باستخدامها. وبفضل النوايا الحسنة، يمكن أن تكتسب المنصة وضعاً جوهرياً ودوراً ذا حجية في مجال تبادل المعلومات. وهذه هي الطريقة التي يثمن بها الاتحاد الروسي آفاق المستقبل. وسيكشف الزمن ما إذا كانت جميع الدول ستقيد بنفس الموقف. وترد الآن إشارة إلى المنصة (بما يتوافق مع الأشكال الأخرى للتعاون الثنائي والمتعدد الأطراف) في المبدأ التوجيهي ١١ المعنون "توفير بيانات الاتصال المحدثة وتبادل المعلومات المتعلقة بالأجسام الفضائية والأحداث المدارية". وبالنظر إلى المواقف الحالية الرصينة بشأن المنصة من جانب أولئك المفاوضين القلائل الذين كانوا قد اعترضوا على مناقشة الفكرة، فيمكن افتراض أن مسألة إرسال الطلب إلى الأمانة لن يظل موضعاً للتراع. وهناك حاجة إلى تهيئة مزاج يتقبل فكرة وجود هذا الطلب. وفي هذه الحالة، ستكون مدخلات الأمانة تحت تصرف الفريق العامل. وباتباع نهج وظيفي، لا ينبغي لأحد أن يضفي دلالات مفرطة في الإثارة على هذا الطلب لمجرد تقديمه. وينبغي منح مكتب شؤون الفضاء الخارجي فرصة لتحليل فكرة المنصة، التي سيستضيفها مكتب الأمم المتحدة في فيينا، تحليلاً نزيهاً يستند فيه إلى فهمه الخاص وتوصيات سائر كيانات الأمم المتحدة المختصة فحسب.

١٤- وعملية البت في إنشاء الفريق العامل الجديد بجدول أعمال ملائم هي أشبه ما تكون بعملية استثمار سياسي في تعزيز مستوى الثقة والأمن في الفضاء الخارجي. ولذلك فمن الضروري الترويج لاتخاذ مواقف توافقية بغية اتخاذ قرار في هذا الشأن على صعيد السياسات العامة. ولما كان من الممكن الاتفاق على نطاق واختصاصات الفريق العامل خلال الدورة الرابعة والخمسين للجنة الفرعية العلمية والتقنية، فينبغي التخطيط لإطلاق المبادرة في ٢٠١٨. وخطة العمل السليمة من جميع الجوانب في هذا الشأن هي السعي لإقرار مجموعة المبادئ التوجيهية وإنشاء الفريق العامل في إطار متزامن.

١٥- وسيكون من دواعي سرور الاتحاد الروسي أن يساهم في قيادة الفريق العامل.